

## البحرين تحتضن إنشاء أول بورصة عربية مشتركة برأسمال 50 مليون دولار

أعلن في المنامة صباح أمس عن تدشين الشركة القابضة لمشروع البورصة العربية المشتركة برأس مال مبدئي يقدر بحوالي 50 مليون دولار أمريكي قابلة للتكرار عند افتتاح أي فرع من فروع الشركة في الدول العربية المختلفة. وقال السيد سفر الحارثي رئيس مجلس إدارة الشركة في مؤتمر صحفي بالمنامة أمس أن المشروع المزمع تنفيذه على 3 مراحل زمنية مدة كل منها 5 سنوات ابتداء من 2014 سيوفر 3 ملايين فرصة عمل للشباب العربي خلال 15 سنة تساهم بقوة في حل مشكلة البطالة من خلال المشروعات التنموية التي سيحتضنها المشروع. بحسب جريدة الخليج



وكان جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد بادر باحتضان البورصة العربية المشتركة في البحرين، وهو المشروع الذي أقر من قبل القادة العرب في القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الرياض في يناير كانون الثاني الماضي الذي يتوقع أن يخلق حتى عام 2028 ما يقارب ثلاثة ملايين فرصة وظيفية.

وقال الحارثي أنه من المقرر أن تستثمر البورصة العربية المشتركة في 20 قطاعاً من أبرزها قطاعات الإسكان والأمن الغذائي، إضافة إلى النقل، وسيبدأ الحد الأدنى لرأس المال القابل للإدراج في هذه السوق من 500 ألف دولار حتى 500 مليون دولار.

وأشار الحارثي إلى أن المشروع سيكون تحت رقابة مصرف البحرين المركزي بوصفه الجهة الرقابية المخولة من قبل الدولة الحاضنة للمشروع، هذا بالإضافة إلى أن كل شركة سيتم إدراجها ستكون خاضعة لرقابة الجهات المعنية في الدولة التي تؤسس بها هذه الشركات منعا للتلاعب بأموال المساهمين في المشروعات.

وقد جاء في كلمته بالمؤتمر الصحفي: «تنفيذ لقرار قمة الرياض الاقتصادية بتاريخ 22 يناير 2013، المبني على مبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والتي رحب فيها باحتضان البحرين لمشروع القطاع الخاص المتمثل في مشروع البورصة العربية المشتركة نعلن في المنامة اكتمال اجراءات تأسيس البورصة العربية المشتركة القابضة - شركة بحرينية مساهمة مغلقة - حيث ستكون الحاضنة الرئيسية لمنظومة البورصات العربية المشتركة التي تعتزم الشركة نشرها في الوطن العربي انطلاقاً من مملكة البحرين».

ويهذه المناسبة السعيدة يسر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ان يتقدموا بـعظيم الشكر والامتنان لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على رعاية جلالته ودعمه المتواصل لهذا المشروع العربي الطموح.

وتابع قائلاً: يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشكر الجزيل لسمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء ، وسمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد العام لقوة دفاع البحرين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي على ما قدموه من دعم وتيسير ليس بغريب على قيادة البحرين وحكومتها الرشيدة حيال احتضان المشاريع العربية المشتركة.

ونود في هذه المناسبة الكريمة إعلان تعيين الدكتور فوزي بهزاد مس شركة متمنين له التوفيق والسداد، ونحن على ثقة من قدرته على تسخير خبراته التراكمية الطويلة في هذا المجال لخدمة هذا المشروع العربي الطموح.

وأكد الحارثي ان اكتمال اجراءات تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة القابضة ليس الخطوة النهائية بل هي الخطوة الاولى ضمن منظومة الازرع التي تعتزم الشركة الام تأسيسها في الوطن العربي انطلاقاً من المركز الرئيس في مملكة البحرين. وستضم منظومة البورصة العربية المشتركة عدة بورصات مستقلة ستغطي عملياتها كامل رقعة الوطن العربي خلال ثلاث مراحل زمنية، كما ستضم مركزاً للبحاث وذلك لاعداد دراسات استرشادية تساند الحكومات العربية على وضع استراتيجيات تنموية تعزز الاستفادة القصوى من المزايا النسبية في كل من دولة عربية وتحويلها إلى فرص استثمار حقيقية يتم ادراجها ضمن البورصات العربية المشتركة لجذب رأس المال اللازم لتطويرها وانضمامها إلى منظومة الاقتصاد الوطني في كل دولة على حدة.

كما ستقدم منظومة البورصات العربية المشتركة بإذنه تعالى خدمات نوعية ضمن (20) قطاعاً اقتصادياً متخصصاً منها على سبيل المثال لا الحصر قطاع الاسكان، قطاع الصناعة والتعدين، قطاع الزراعة والأمن الغذائي، قطاع الابتكارات والبحث العلمي، قطاع التكنولوجيا وصناعات النانو، قطاع الطاقة والبنية التحتية، قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، قطاع البناء والتطوير العقاري، قطاع الاوقاف والعمل الخيري.

لقد حرص مؤسسو المشروع والقائمون عليه على ان يكون لهذا المشروع العربي الطموح مرونة كافية تستوعب طموحات القطاع الخاص والحكومات العربية من جهة وان يحصد ثماره المواطن العربي أينما وجد من جهة أخرى. كما حرص القائمون على هذا المشروع ان تجد فيه الحكومات العربية خير

داعم لترويج برامجها التنموية كالمدن الصناعية والاقتصادية، وان يكون قناة لتيسير تدفق رؤوس الاموال العربية والاجنبية إلى مشاريعها التنموية وتعزيز منافستها على استقطاب حصة من تدفق الاستثمارات العالمية.

ومن جانبه.. أوضح الدكتور فوزي بهزاد المستشار العام لمشروع البورصة العربية المشتركة القابضة إن إنشاء بورصة سوق مال عربية مشتركة ينفذها القطاع الخاص مشروع طويل الأجل لن تؤثر به الأحداث التي تمر بها دول المنطقة العربية من أزمات سياسية.. مؤكداً أن المشروع اقتصادي راعي واقع المجتمع العربي ولم يأت من الفضاء.

وأكد بهزاد أن المشروع مكمل وليس منافس للبورصات الحكومية العربية القائمة حالياً في أغلب بلاد العرب، مبيناً أن الشركة المدرجة بهذه البورصات يحق لها أن تدرج في البورصة المشتركة طالما استوفيت الشروط.

وقال أن المشروع له أهداف تنموية واقتصادية واجتماعية مهمة ويعود بالبورصة إلى دورها الرئيسي في تنمية الاقتصادات العربية بعيداً عن الروتين والمضاربة، مؤكداً أن أي بورصة تكتفي بالمضاربة لتحقيق الأرباح هي أقرب لصالة قمار عن كونها بورصة حقيقية تخدم اقتصاد بلدها.

وأوضح أن البورصة التي تتخذ من النامية مقراً لها، ستكون عبارة عن حاضنة تعمل على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية إلى مشاريع التكامل الاقتصادي العربي المشترك، لافتاً إلى أن أبرز أهداف هذه السوق، توفير حاضنة متخصصة تضم مشاريع نوعية، خيارات تمويل تلي احتياجات المشاريع الصغيرة وتوفير حاضنة عالمية لمنتجات التمويل الإسلامي، كما تساهم في توفير فرصة عمل متنامية قد تصل إلى ثلاثة ملايين فرصة خلال المراحل لعملية توسع هذه السوق.

وأوضح أن عملية التشغيل للمشروع العربي الذي استغرق طرحه لسنوات طويلة تجاوزات ثماني سنوات ستبنى آلياته تطوير بيئة الاستثمار العربي البيئي من خلال هذه الحاضنة التي ستوجه الاستثمارات والمدخرات العربية إلى تطوير مشاريع الاقتصاد الحقيقي.

وبين أن مراحل المشروع الثلاث، الذي سيبدأ العمل على تأسيسه العام المقبل، تستغرق خمس سنوات تدرج من خلالها عملية رفع حصص الأسواق العربية في المشاريع يقابلها ارتفاع في الفرص الوظيفية المتاحة، وستبلغ تكلفة المشاريع المدرجة في الدول الـ 22 أكثر من 237 مليار دولار.

ومن المقرر أن تتمكن الأسواق العربية من خلال هذا المشروع من توفير سوق عربية يمكن من خلالها اندماج الشركات العربية المتنافسة، والمساهمة في الاستيعاب التدريجي للبطالة، حيث يمكن أن يوفر المصنع الواحد فرصاً وظيفية تصل إلى ثلاثة آلاف فرصة عمل، نظراً لكونه سيعمل على توسيع قاعدة التخصصات والمهن الوظيفية».

ونوه بهزاد إلى أن آليات البورصة العربية ستولي مشاريع الأمن الغذائي اهتماماً كبيراً في العمل على التوسع في استيعاب الخدمات والحلول ذات الصلة بالتنمية الزراعية، وبحسب التوقعات الأولية لدراسة المشروع فإن السعودية ومصر ستستحوذان على 20 في المائة من المشاريع في القطاع الزراعي.